الفصل الثاني

سياسات بنك السودان المركزي للعام 2021

سياسات بنك السودان المركزي للعام 2021

مقدمة:

صدرت سياسات بنك السودان المركزي للعام 2021 في ظل وضع اقتصادي مبشر بإنفتاح مصرفي على الأنظمة المالية الإقليمية والعالمية في اعقاب رفع أسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب في ديسمبر 2020 وما تطلبه ذلك الإنفتاح من جهود تساهم في معالجة التحديات التي ظلت تلازم الاقتصاد السوداني والمتمثلة في العجز الدائم للموازنة العامة للدولة والحساب الجاري واستمرار إرتفاع معدلات التضخم وإرتفاع سعر الصرف، إضافة إلى التحديات التي شهدها العالم جراء تفشيء جائحة كورونا والتي أثرت سلباً على الأداء الإقتصاد العالمي بصورة عامة بنهاية العام 2021 .استندت سياسات البنك المركزي للعام 2021م على مرجعيات محددة شملت: برنامج الحكومة للفترة الإنتقالية الصادر في اكتوبر 2019 ومخرجات المؤتمر الاقتصادي الأول (سبتمبر2020) وموجهات ومؤشرات إعداد الموازنة العامة للدولة للعام 2021م وأهداف منظمة الامم المتحدة للتنمية المستدامة للفترة من 2015 - 2030[1]، بالإضافة إلى نتائج تقييم أداء سياسات البنك المركزي للعام 2020.

جاءت سياسات العام 2021 في ثلاثة محاور يستهدف محورها الأول تحقيق الإستقرار النقدي وذلك من خلال العمل على إستقرار المستوى العام للأسعار وإستقرار سعر الصرف وإستدامته، مستخدمة الأدوات النقدية المتاحة وإصلاح إدارة سعر الصرف وتعظيم موارد النقد الأجنبي وترشيد إستخدامه والطلب عليه وإستعادة وتطوير علاقات المراسلات المصرفية الخارجية بالتنسيق مع المصارف التجارية للإسهام في جذب التحويلات الخارجية.

كما إستهدفت السياسات في المحور الثاني المساهمة في تحقيق الإستقرار المالي من خلال خلق كيانات مالية ومصرفية قادرة على المنافسة وتبني السياسات الإحترازية الكلية وتطوير الدور الرقابي بتبني الرقابة المبنية على المخاطر وتعزيز كفاءة نظم الدفع والتسويات والإستمرار في جهود مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب وإنتشار التسلح.

إستهدف السياسات في المحور الثالث تحقيق الشمول المالي بغرض المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية بالتركيز على تعزيز جانب عرض المنتجات المصرفية التقليدية والرقمية وتعزيز ونشر برامج التمويل الأصغر والصغير وتقوية نظم وإجراءات حماية المستهلك.

[1] في العام 2015 قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بوضع أهداف لتحقيق التنمية المستدامة من خلال التوفيق بين ثلاثة عناصر رئيسية هي: النمو الاقتصادي والإدماج الإجتماعي وحماية البيئة تشتمل على 17 هدف و196 غاية و244 مؤشر، تتكاتف جميعها لمحاربة الفقر والجوع والحد من تدهور البيئة وتعزيز التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين وتحقيق السلام والعدالة.

وفيما يلي إستعراض لأهداف وأداء سياسات بنك السودان المركزي للعام 2021 من خلال المحاور التالية :

1 – 2 : محـــور الإستقرار النقدي

2 – 2 -1: أهداف المحور

هدف هذا المحور إلى تحقيق الإستقرار النقدي من خلال التالي:

1. إستقرار المستوى العام للأسعار والنزول بمتوسط معدل التضخم السنوي إلى 95% بنهاية العام 2021، وذلك من خلال استهداف نمو إسمي في عرض النقود بمعدل 30%، وضبط التوسع النقدي الناتج عن تمويل البنك المركزي للحكومة باستهداف معدل نمو في القاعدة النقدية 26%، للإسهام في تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمإلى بـ 1%. إستهدفت السياسة النقدية عرض النقود كهدف وسيط لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية بإستخدام أدوات السياسة النقدية المتمثلة في تحديد نسبة الإحتياطي النقدي القانوني 22% من جملة الودائع المصرفية (عدا الودائع الإستثمارية والهوامش على خطابات الإعتماد المعززه) والحرية في تحديد تكلفة التمويل المصرفي بكافة الصيغ وعمليات السوق المفتوحة وعمليات مبادلة النقد الأجنبي وإحكام دور بنك السودان المركزي كمقرض أخير ووسيلة الإقناع الأدبي. ومن المعلوم أن المؤشرات الاقتصادية الكلية تتحدد بالتنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وفقاً لتقديرات نموذج الإقتصاد الكلي [1].
2. ضبط التوسع النقدي وتحجيم دور البنك المركزي في تمويل الحكومة والمصارف وتعزيز دور القطاع الخاص لتمويل القطاعات الإنتاجية من خلال حظر تمويل التجارة المحلية والإستمرار في حظر تمويل شراء الأراضي والعقارات وتقليل مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص عن طريق حظر تمويل الحكومة الإتحادية والمحلية من النظام المصرفي، إضافة إلى تحجيم تمويل المؤسسات والهيئات والشركات التي تساهم الحكومة فيها بأي نسبة من رأس مالها إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وإستيفاء الجدارة الإئتمانية للجهة طالبة التمويل. بجانب ذلك نصت سياسات بنك السودان المركزي على عدم إصدار خطابات ضمان أو تعهدات أو خطابات إعتماد جديدة إطلاع أو آجلة تستحق خلال العام 2021 من البنك المركزي بالعملة المحلية أوالاجنبية إنابة عن وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي أو المؤسسات أو الهيئات أو الشركات الحكومية الأخرى، الا اذا تم تغطيتها بنسبة 100% حسب العملة المصدرة بها، ويتم سداد الخطابات (ضمان وإعتماد) والتعهدات التي يحين اجلها من حساب وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.

[1] لمذيد من التفاصيل انظر الفصل الثالث – عرض النقود .

3. إستقرار سعر الصرف وإستدامته من خلال إصلاح إدارة سعر الصرف بإنتهاج نظام سعر الصرف المرن المدار من خلال تعظيم موارد النقد الأجنبي وترشيد إستخدامها والطلب عليها عبر جذب تحويلات السودانيين العاملين بالخارج بالسماح للمصارف والصرافات بفتح نوافذ لشراء وبيع تحويلات السودانيين العاملين بالخارج والتعامل عبر الكاونتر والتحويلات الأخرى بسعر صرف المصدرين والمستوردين، بجانب العمل على المساهمة في ترقية الصادرات وتشجيع الإستثمارات وتحييد أثر متحصلات ومدفوعات شركات الاتصالات بالعملة المحلية على سوق النقد الأجنبي وتسريع وتيرة الإندماج في منظومة الدفع العالمية بالإرتباط بنظام البطاقات العالمية والربط مع نظم التسوية الإقليمية بجانب استعادة وتطويرعلاقات المراسلات المصرفية الخارجية وبناء احتياطيات رسمية من النقد الأجنبي والذهب.

2 – 2 -2: الأداء الفعلي:-

1. إرتفع متوسط معدل التضخم الكلي من 163.3% بنهاية العام 2020 إلى 359.1% بنهاية العام 2021 بتجاوز قدره 264.1 نقطة مئوية عن المستهدف البالغ 95%، كما ارتفع معدل التضخم الأساسي من 363.4% في ديسمبر 2020 إلى 443.5% في ديسمبر 2021، وانخفض التضخم للسلع المستوردة من 194.4% في ديسمبر 2020 إلى 169.7% في ديسمبر2021. ويعزى إرتفاع معدلات التضخم بصورة اساسية إلى إستمرار التوسع النقدي الناتج عن تمويل البنك المركزي للحكومة المركزية والمصارف[1]، بجانب إرتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه في السوق الموازي (إنخفاض سعر صرف العملة الوطنية)، بجانب ارتفاع اسعار الوقود والنقل والكهرباء وأثر ذلك على أسعار السلع والخدمات، وذلك على الرغم من إنخفاض معدل التضخم الشهري من 422.8% في يوليو2021 إلى 318.2% بنهاية ديسمبر2021.

2. بلغ معدل نمو عرض النقود 153.2% بنهاية العام 2021 متجاوزاً معدل النمو المستهدف البالغ 30% بفارق 123.2 نقطة مئوية، ويعزى هذا الإنحراف بصورة رئيسة إلى التغير الكبير في رصيد بند إعادة تقييم الاصول والخصوم، حيث إرتفع من 867.6 مليون جنيه بنهاية عام 2020 إلى 4,667.7 مليون جنيه في بنهاية عام 2021 بمعدل 438.0% متأثراً بعملية تعديل سعر الصرف من 50 جنيه للدولار إلى 375 جنيه للدولار، إضافة إلى إرتفاع رصيد صافي إستحقاقات البنك المركزي على الحكومة المركزية من 645.6 مليون جنيه بنهاية عام 2020 إلى 1,188.2 مليون جنيه بنهاية عام 2021 بمعدل 84.0%، كما إرتفع التمويل الممنوح للقطاعات الخاص من 307.5

[1] لمزيد من التفاصيل انظر الفصل الثالث - عرض النقود

مليون جنيه بنهاية عام 2020 إلى 886.2 مليون جنيه بنهاية عام 2021 بمعدل 188.1%، وقد تركزت نسبة 60.2% منه لقطاعات الزراعة والصناعة والتعدين والصادر.

3. إرتفع رصيد التمويل الممنوح من المصارف للمؤسسات والشركات الحكومية من 41.2 مليار جميه بنهاية ديسمبر2020 إلى 120.7 مليار جنيه بنهاية ديسمبر2021 ، متجاوزاً بذلك الحدود المتفق عليها عند إعداد الموازنة العامة للدولة (13 مليارجنيه) بمبلغ 66.5 مليار جنيه.

4. سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة معدل نمو سالب 1.9% في عام 2021 مقارنة بمعدل نمو سالب 1.6% في عام 2020، حيث إنخفض الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من 35.6 مليون جنيه بنهاية العام 2020 إلى 35.0 مليون جنيه بنهاية العام 2021، ويعزى ذلك لإنخفاض معدلات نمو القطاعين الصناعي والخدمات [1].

5. بذل البنك المركزي مجهودا مقدرا لتحقيق إستقرار سعر الصرف وإستدامته، بإعتباره أحد أهم آليات تحقيق الإستقرار الإقتصادي، حيث تم إتخاذ العديد من السياسات والإجراءات التي هدفت إلى إزالة التشوهات في سوق النقد الأجنبي واستقطاب وجذب الموارد للنظام المصرفي والمالي، وقد تمثلت أهم هذه الأجراءات في التالي:

أ. توحيد سعر الصرف : بدأت أولى الخطوات نحو توحيد سعر الصرف بالسماح للمصارف والصرافات بفتح نوافذ لشراء وبيع تحويلات السودانيين العاملين بالخارج والتعامل عبر الكاونتر والتحويلات الاخري بسعر المصدرين والمستوردين، وقد تم توظيفها لاستيراد السلع الإستراتيجية والضرورية ولمقابلة احتياجات الأفراد بغرض السفر والعلاج بالنسبة للمصارف والصرافات. وفي فبراير 2021 تبني البنك المركزي سياسة توحيد سعر الصرف، حيث عمل على تعديل سعر الصرف الرسمي من 50 جنيه للدولار إلى 375 جنيه للدولار واصبحت الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي في حدود 1.5%. ونتيجة لإرتفاع الطلب على النقد الأجنبي وإرتفاع سعر الصرف في السوق الموازي تدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي بالتأثير على المعروض منه بغرض تقليص تحركات السوق الموازي وتحقيق إستقرار سعر الصرف بالإضافة إلى سحب السيولة من السوق، وذلك من خلال تنفيذ عدد من مزادات النقد الأجنبي.

بدأ تنفيذ مزادات النقد الأجنبي في 26 مايو 2021 بتنفيذ عدد 24 مزاد خصص البنك المركزي عبرها مبالغ من النقد الأجنبي تم بيعها للمصارف التي لديها خطابات اعتماد آجلة السداد أو مستندات تحصيل بالسداد موقعة من المصرف بعد إستيفاء شروط دخول المزاد، حيث تم ضخ مبلغ 472.5 مليون دولار لمقابلة تلبية

[1] لمزيد من التفاصيل انظر الفصل السابع - الحسابات القومية.

إحتياجات توفير بعض السلع المتمثلة في المواد الغذائية والادوية والآليات الزراعية والمعدات الطبية والكهربية ووسائل ومعدات النقل وبعض المدخلات الصناعية، ونتج عن ذلك إنخفاض نسبي للدولار من 467.1 جنيه خلال شهر يونيو 2021، إلى 450.2 جنيه خلال شهر يوليو واستقر السعر عند 449.9 جنيه للدولار خلال شهري سبتمبر واكتوبر2021، لتصبح الفجوة بين السعرين 2.4% مقارنة بـ 4.5% في مايو 2021.

وفي ديسمبر 2021 وبسبب عدم إستقرار الاحوال السياسية في البلاد وتوقف التدفقات المالية المتوقعة من المؤسسات الدولية، بدأ سعر الصرف في السوق الموازي في الإرتفاع مسجلاً 451.7 جنيه للدولار.

ب. جذب موارد النقد الأجنبي وترشيد إستخداماته وإحكام ضوابط الصادر، وذلك عبر إصدار عدد من الضوابط أهمها ما يلي :

- توجيه المصارف بصرف المبالغ الواردة من الخارج للمستفيدين إما نقداً بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية أو بإضافتها لحساب المستفيد طرف المصرف الذي يتعامل معه حسب رغبة العميل.
- السماح للمصارف بشراء موارد النقد الأجنبي من المصادر المختلفة واستخدامها بأسعار صرفها المعلنة .

ترتب على هذه الإجراءات جذب المزيد من موارد النقد الأجنبي إلى داخل النظام المصرفي، حيث إرتفعت مشتريات البنوك والصرافات من النقد الأجنبي من 979.2 مليون دولار في ديسمبر 2020 إلى 3,740.3 مليون دولار في ديسمبر 2021 بمعدل 282.0% وإرتفعت تحويلات السودانين العاملين بالخارج من 435.6 مليون دولار خلال عام 2020 إلى1,013.9 مليون دولار خلال عام 2021.

- وبغرض إفساح المزيد من الفرص للمصارف للإستفادة من الموارد المشتراة من النقد الأجنبي لمقابلة إحتياجات المتعاملين معها، تم التدرج في زيادة الفترة المتاحة للمصارف والصرافات لإستغلال الموارد المشتراة من البيع في نفس يوم الشراء الي 48 ساعة وصولاً الي 72 ساعة، قبل بيع المتبقي للبنك المركزي.
- تقييد مجالات إستخدام موارد النقد الأجنبي لبعض الأغراض مثل السفر وتحويلات بعض الأجانب، حيث سمح للمصارف بتوفير مبلغ لا يتجاوز 1000 دولار أو ما يعادلها من العملات الحرة الاخرى للمسافر الواحد، عدلت لاحقاً إلى 2000 دولار.
- السماح بإستخدام طريقتي الدفع المقدم أو الإعتمادات المستندية إطلاع فقط عند التصدير لدول الجوار عبر المعابر البرية وفق ضوابط محددة، وذلك للحد من تعثر تحصيل حصائل الصادر.

2 – 3 : محـــور الإستقرار المالي:

2 – 3 – 1 : أهداف المحور

إستهدفت سياسات بنك السودان المركزي للعام 2021 تحقيق الاستقرار المالي من خلال:

1. خلق كيانات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة من خلال:

- إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية عبر رفع رؤوس أموال المصارف والمؤسسات المالية بما يحافظ علي نسبة كفاية رأس المال المحددة بالنسبة للمصارف وبما يحقق الملاءة المالية بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر خلال فترة لا تتجاوز 30 سبتمبر2021، مع السماح بإجراء عمليات الدمج والإستحواذ أو التصفية لإستيفاء المطلوب.
- تعزيز دور المصارف المتخصصة ومؤسسات وشركات التمويل الأصغر والصغير بالعمل وفق تخصصاتها.
- تصنيف المصارف إلى فئات تخدم القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2. تبني السياسات الاحترازية الكلية من خلال تحديد المخاطر النظامية التي تؤثر على إستقرار القطاع المالي وإستحداث الأطر والآليات والأدوات والمؤشرات لمراقبة وتقييم وإدارة المخاطر النظامية وتقوية وتفعيل الإطار المؤسسي فيما بين الجهات الرقابية على القطاع المالي ككل لتحقيق الإستقرار المالي.
3. تبني الرقابة المبنية على المخاطر من خلال العمل بالمتطلبات الرقابية النسبية للمصارف والمؤسسات المالية بما يتوافق مع درجة المخاطر والأهمية النسبية وتعزيز السلامة المالية للمصارف والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى تطوير وتقوية دور الرقابة الذاتية وإدارات المخاطر والمراجعة الداخلية وتبني سياسات الرقابة المبنية على المخاطر وتطوير نظم الإنذار المبكر من خلال إجراء اختبارات الضغط (Stress Testing) لإدارة المخاطر المحتملة، بجانب تقوية وتعزيز الإلتزام (Compliance) بالمصارف والمؤسسات المالية من خلال نشر ثقافة الإلتزام وتقوية مراكز المصارف بالنقد الأجنبي بحيث لاتقل عن نسبة موجبة تتراوح بين 1-5%.
4. تعزيز كفاءة نظم الدفع والتسويات عبر دعم البنية التشريعية والقانونية والإشرافية وتهيئة وتعزيز البنى التحتية للدفع الإلكتروني بما يمكن من تطوير ونشر خدمات جديدة والارتباط بمنظومة الدفع العالمية واستكمال الرقم المصرفي العالمي (IBAN) وتعزيز الحماية والأمان والموثوقية لنظم الدفع والإلتزام بالمعايير الدولية المنظمة للدفع الإلكترونى.

5. مكافحة غسل الإموال وتمويل الإرهاب وإنتشار التسلح من خلال تعزيز قدرات البنك المركزي وتفعيل إجراءات المصارف والمؤسسات المالية في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإنتشار التسلح عبر الإلتزام بمراجعة تقييم المخاطر بصفة دورية وتعزيز الإجراءات الرقابية على أسس قائمة على المخاطر مع تطبيق المعايير الدولية بجودة وفعالية. إضافة إلى إدخال وإستخدام الأنظمة التقنية بحد اقصى 30 يونيو 2021 لتسهيل إكتشاف المعاملات المالية المشبوهة والإبلاغ عنها.

2 – 3 – 2: الأداء الفعلي:

تمثل أداء هذا المحور في التالي:

- لم تستوفِ معظم المصارف النسبة المحددة لكفاية رأس المال الرقابي في الفترة المحددة بنهاية سبتمبر2021، حيث بلغت 7.1% في المتوسط بنهاية ديسمبر 2021 مقارنة بالنسبة المستهدفة 12%، وقامت خمس مؤسسات تمويل أصغر برفع رؤوس أموالها وملاءتها المالية خلال العام 2021م.
- تم التحول من الرقابة المبنية على الالتزام إلى الرقابة المبنية على المخاطر وتطبيقها في مجال غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتصنيف مخاطرها، حيث بلغ عدد المصارف التي لديها أنظمة تقنية لمكافحة غسل الأموال 16مصرف بنسبة 43.3%، اما المصارف التي أدخلت الأنظمة دون العمل بها بلغت 13 مصرف بنسبة 35.1%، فيما بلغ عدد المصارف التي لم تدخل أنظمة تقنية تخص مكافحة غسل الأموال 8 مصارف بنسبة 21.6%، كما تواصل العمل في بناء نموذج تقييم المخاطر (RAM (Risk Assessment Model -. وقد بلغ عدد المصارف الملتزمة بالنسبة المحددة لمراكز النقد الإجنبي 4 مصارف.
- توضح مؤشرات السلامة المالية للمصارف ومؤشرات الميزانية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2021 مقارنة مع 31 ديسمبر2020 التالي:

  - إرتفعت نسبة التعثر في التمويل المصرفي من 3.5% بنهاية العام 2020 إلى 3.7% بنهاية العام 2021، وإرتفعت نسبة العائد على رأس المال (قبل الضريبة) من 67.7% بنهاية العام 2020 إلى 80.3% بنهاية العام 2021، كما إرتفعت نسبة مخصصات التمويل إلى الديون المتعثرة من 59.8% بنهاية العام 2020 إلى 77.0% بنهاية العام 2021، وإرتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من 53.7% بنهاية

العام 2020 إلى 62.0% بنهاية العام 2021، فيما إنخفضت نسبة كفاية رأس المال من 11.5% بنهاية العام 2020 إلى 7.1% بنهاية العام 2021 .

- إنخفضت نسبة إجمإلي الودائع إلى إجمإلي الخصوم من 68.3% بنهاية العام 2020 إلى 59.3% بنهاية العام 2021، ونسبة إجمالي التمويل إلى إجمالي الأصول من 36.9% بنهاية العام 2020 إلى 29.3% بنهاية العام 2021، ونسبة رأس المال والإحتياطيات إلى إجمالي الخصوم من 7.7% بنهاية العام 2020 إلى 6.9% بنهاية عام 2021، ونسبة إجمالي التمويل إلى إجمالي الودائع من 54.0% بنهاية العام 2020 إلى 49.5% بنهاية العام 2021.

- لتعزيز جودة نظم المعلومات والتصنيف الإئتماني للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر من خلال إدخال كل عملائها في نظام وكالة الإستعلام والتصنيف الإئتماني، تم تحقيق الآتي:-

- تم إصدار الرمز الإئتماني لعدد 120,005 عميل خلال العام 2021 مقارنة ب 135,755 عميل خلال العام 2020 بمعدل إنخفاض بلغ 11.6%، وبذلك ارتفع العدد الكلى للرموز الائتمانية المصدرة الى 2,005,716 رمز بنهاية العام 2021.

- تم إجراء عدد 326,479 تقرير استعلام خلال العام 2021 مقارنة بـ 418,379 تقرير استعلام خلال العام 2020 بمعدل إنخفاض 22%، وبذلك بلغ العدد الكلى التراكمى للإستعلامات 3,449,327 إستعلام بنهاية العام 2021 .

- إرتفع عدد مؤسسات التمويل الأصغر المشتركه في نظام وكالة الإستعلام والتصنيف الإئتماني والملتزمه بإرسال بياناتها المالية من 18 مؤسسة بنهاية العام 2020 إلى 27 مؤسسة بنهاية العام 2021.

- وبغرض تعزيز كفاءة نظم الدفع والتسويات إرتبطت 7 مصارف مع شركتي فيزا وماستر كارد العالميتين، كما أكمل عدد 32 مصرف الجاهزية لإستخدام الرقم المصرفي العالمي (IBAN).

- وفي مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إستمرت جهود البعثة الفنية التابعة للوكالة الفرنسية للتنمية، حيث تم تحقيق التالي:

- إصدار الدليل الخاص بالموجهات الإرشادية للمصارف والمؤسسات المالية والتعميم الخاص بالأنظمة التقنية المختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى ضوابط إيداع هامش الجدية للمستثمرين الأجانب.

- إقامة العديد من الإجتماعات وورش العمل مع المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، إضافة إلى تنفيذ ورشة كبرى بالتعاون مع إتحاد المصارف العربية خاصة بفعالية نظام مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب بالمصارف.
- إعداد وإعتماد سياسة موثقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ببنك السودان المركزي تحتوي على جميع الإجراءات والأنظمة والمسؤوليات لكافة المستويات الإدارية بالبنك، ويتواصل العمل لتفعيل البرامج مع جلب الانظمة الخاصة بها، كما تم إعداد وإعتماد سياسة موثقة لمكافحة الفساد ببنك السودان المركزي تتسق مع قانون مفوضية مكافحة الفساد.
- مراجعة جودة الاصول والاجراءات والخطوات التى يجب اتخاذها وكيفية تنفيذها لعدد 17 مصرف، فيما تبقى عدد 21 مصرف للمرحلة الثانية.

2-4: محـــور الشمول المالي:

2-4-1: أهداف المحور

إستهدفت السياسات في هذا المحور إستكمال وضع وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي[1] بغرض المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ركزت السياسات في هذا الجانب علي المجالات الآتية:

1. تعزيز جانب عرض المنتجات المصرفية التقليدية والرقمية من خلال تبسيط الإجراءات المصرفية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات والمنتجات المالية التقنية (FinTech) وتسهيل الحصول على خدمات نظم الدفع المصرفية ومراجعة نماذج العمل، بجانب زيادة كفاءة وتنوع الخدمات المصرفية عبر التوسع الرأسي واستحداث خدمات وأدوات دفع آمنة وتسهيل الاستفادة منها واستكمال وتشجيع التوسع في الخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال الوكالة المصرفية وإنشاء شبكات لوكلاء المصارف والدفع الإلكتروني ووكلاء التمويل الأصغر خاصة في المناطق النائية والريفية.
2. تعزيز ونشر برامج التمويل الأصغر والصغير من خلال توظيف نسبة لاتقل عن 12% من المحفظة التمويلية لكل مصرف للتمويل الأصغر والصغير سواءَ بالتمويل المباشر أو بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر والصغير أو عبر

[1] تبنى البنك المركزي مسؤلية إعداد إستراتيجية قومية للشمول المالي بدعم من البنك الدولي ومشاركة الشركاء ذوي الصلة بهدف توسيع الإستفادة من الخدمات المالية المقدمة من المصارف والمؤسسات المالية وتعزيز عرضها وتسهيل إجراءات الإستفادة منها.

المحافظ المشتركة من خلال توسيع التمويل بالجملة للمصارف المتخصصة ومؤسسات وشركات التمويل الأصغر والصغير، إضافة إلى تشجيع دخول مؤسسات القطاع الخاص في التمويل الأصغر والصغير، بجانب تشجيع قيام محافظ ولائية بواسطة الم صارف تُخصص للتمويل الأصغر باشراف فروع بنك السودان المركزي بالولايات وتقوية المؤسسات المظلية[1] القائمة وتشجيع قيام مؤسسات مظلية جديدة يساهم فيها القطاع الخاص والمؤسسات الدولية والاقليمية.

3. تقوية نظم وإجراءات حماية المستهلك من خلال نشر الوعي المصرفي والمالي والتقني لعملاء الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية من خلال تعزيز ثقة المستهلك في الخدمات المالية والمصرفية المقدمة، إضافة إلى المحافظة على سرية وخصوصية بيانات العملاء وإنشاء وحدات لتلقي شكاوى العملاء بالبنك المركزي وفروعه و المصارف وفروعها العاملة بالولايات.

2-4-2: الأداء الفعلي:

- ❖ تواصلت الجهود في متابعة مراحل إعداد إستراتيجية الشمول المالي والتي تستهدف توسيع وتعزيز عرض الخدمات المالية وتسهيل إجراءات الإستفادة منها وتشجيع الطلب عليها، وذلك بالإستفادة من الدعم الفني المقدم من البنك الدولي ومشاركة كافة الشركاء ذوي الصلة بالشمول المالي، حيث تم إعداد عدد من الدراسات التشخيصية لجانب العرض في مجال تمويل القطاع الزراعي وقطاع التأمين، إضافة إلى الدعم الفني من المؤسسات الدولية في مجال البنية التحتية للقطاع المالي، كما تم تشكيل عدد من اللجان الفنية للمتابعة. وفي جانب الطلب على الخدمات المالية تم عمل مسح ميداني (بالتعاون مع البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء وشركة فينمارك الإستشارية العالمية) غطى كافة ولايات السودان ، وينتظر تجميع نتائج تحليل المسح في المرحلة القادمة توطئة لوضع الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي.
- ❖ لتعزيز جانب عرض المنتجات المصرفية التقليدية والرقمية وزيادة كفاءتها وتنوعها وتسهيل الحصول على خدمات نظم الدفع المصرفية ، تم تنفيذ الآتي:
  - إرتفع عدد الشركات المصرح لها بتقديم خدمات الدفع الإلكتروني المختلفة من 87 شركة فى عام 2020 إلى 89 شركة في عام 2021، والجدول رقم (1-2) أدناه يوضح تفاصيل ذلك:

[1] المؤسسات المظلية هي أي مؤسسة أو شركة تقوم باستقطاب وتوفير الدعم الفني والتمويل الداخلي والخارجي (المنح والقروض والاستثمارات) وتوظيفه في قطاع التمويل الاصغر عبر شركات التمويل الاصغر المرخص لها .

جدول رقم (2-1)

عدد الشركات المصرح لها بالعمل في خدمات الدفع الالكتروني

البيان / العام	عدد الشركات	
	2020	2021
تطبيقات الهاتف	5	4
نقاط البيع	36	39
منصات التجارة الالكترونية	2	2
المحفظة الإلكترونية	3	3
تطبيقات الشركات التي تعمل في محول القيود	38	38
أخرى (الاسناد الخارجي للصرافات الآلية - خدمة البطاقات مدفوعه القيمة - خدمة دفع الرسوم الجامعية خدمة تغذية الصرافات الآلية)	3	3

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة نظم الدفع

- ظل عدد المصارف المشاركة في نظام الدفع عبر الموبايل في نهاية عام 2021 عند عدد 11 مصرف كما كان عليه الحال في عام 2020، بينما إرتفع حجم الطلب على النقود الالكترونية من 1,883.5 مليون جنيه بنهاية العام 2020 الى 12,184.0 مليون جنيه بنهاية العام 2021 بمعدل 546.9%.
- إرتفع عدد وحجم المعاملات في نظام الدفع الإلكتروني عبر الموبايل ووسائل الدفع الإلكتروني في العام 2021 مقارنة بالعام 2020 كما هو موضح في الجدول رقم (2-2) أدناه:

جدول رقم (2-2)

عدد وحجم المعاملات في نظام الدفع عبر الموبايل بنهاية كلِ من عامي 2020 و 2021

معاملات المشتركين	عدد المعاملات بالآف		معدل التغير%	حجم المعاملات بملايين الجنيهات		معدل التغير%
	2020	2021		2020	2021	
خدمات (شحن رصيد – دفع فواتير- تحويلات مالية....الخ)	5,388.6	6,783.1	25.8	782.2	21,562.5	2,656.7
الايداعات والسحوبات *	**222.9**	**450.4**	**102.1**	**1,402.9**	**5,703.5**	**306.6**

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة نظم الدفع

جدول رقم (2-3)

وسائل الدفع الإلكترونية بنهاية عامي 2020 و 2021

البيان	2020	2021	معدل التغير %
ماكينات الصرف الآلي	1,572	1,523	3.1-
البطاقات المصرفية	4,726,555	6,522,124	38.0
نقاط البيع	39,739	44,846	12.9
بطاقات المحفظة الإلكترونية	1,446,028	2,288,773	58.3

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة نظم الدفع

- فيما يتعلق بالإنتشار المصرفي ، فقد إرتفع عدد فروع المصارف التجارية من 846 فرع بنهاية العام 2020 إلى 865 فرع بنهاية العام 2021، فيما إنخفض عدد النوافذ المصرفية من 84 نافذة بنهاية العام 2020 إلى 82 نافذة بنهاية العام 2021، وإنخفض عدد التواكيل المصرفية من 82 توكيل بنهاية العام 2020 الى 81 توكيل بنهاية العام 2021 ، كما إرتفع عدد فروع المصارف التى تعمل خلال عطلة السبت من 131 فرع بنهاية العام 2020 إلى 164 فرع بنهاية العام 2021، وإرتفع عدد فروع المصارف التى تعمل خلال الفترة المسائية من 86 فرعاً بنهاية العام 2020 إلى 106 فرعا بنهاية العام 2021.

❖ تلخصت أهم مؤشرات الأداء في جانب التمويل الأصغر في الآتي :

- إرتفع عدد مؤسسات التمويل الأصغر من 45 مؤسسة بنهاية العام 2020 إلى 47 مؤسسة بنهاية العام 2021، حيث حصلت مؤسستان على الإذن بممارسة العمل وفقاً للتخصص، فيما لازالت هنالك 8 مؤسسات أخري في مراحل التكوين المختلفة.
- إرتفع حجم التمويل الفعلي الممنوح من المصارف لعملاء التمويل الأصغرمن 20,178.3 مليون جنيه بنهاية ديسمبر 2020 إلى 73,446.2 مليون جنيه بنهاية ديسمبر2021 بمعدل 264%.
- إرتفعت نسبة التمويل الاصغر من إجمالي المحفظة الكلية بالمصارف من 5.4% بنهاية العام 2020 إلى 6.0% بنهاية العام 2021 مقارنة بالنسبة المستهدفة 12% من إجمالي المحفظة التمويلية للمصارف.
- إرتفع حجم التمويل الأصغر القائم بمؤسسات التمويل الأصغر من 5,592.0 مليون جنيه بنهاية ديسمبر 2020 الي 11,704.7 مليون جنيه بنهاية ديسمبر 2021 بمعدل 109.3%.
- إنخفضت نسبة التمويل الأصغر المتعثر بالمصارف من 3.8% بنهاية العام 2020 إلى 3.5% بنهاية العام 2021، فيما إرتفعت نسبة التعثر بمؤسسات التمويل الأصغر من 4.6% بنهاية العام 2020 إلى 8.6% بنهاية العام 2021%.
- إرتفع سقف التمويل الأصغر المسموح به للعملاء من مبلغ 400 الف جنيه للقطاعات الإنتاجية (الزراعي والصناعي) ومبلغ 200 الف للقطاعات الأخرى ومبلغ 3 مليون جنيه للتمويل الصغير في عام 2021، ليصبح 600 الف جنيه للقطاعات الإنتاجية (الزراعي والصناعي) في نوفمبر 2021 وعدل مرة أخرى إلى 900 الف جنيه.
- إنخفض حجم الضمان المقدم من وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير) للتمويل الممنوح من المصارف ومؤسسات التمويل الاصغر من 145 مليون جنيه بنهاية ديسمبر 2020 الى 122 مليون جنيه في ديسمبر 2021 بنسبة 15.9%، فيما إنخفض عدد خطابات الضمان المصدرة من 13 خطاب ضمان بنهاية العام 2020 إلى 7 خطابات ضمان بنهاية العام 2021.